# دور جمعيات تنمية المجتمع فى التنمية الزراعية فى ظل سياسات وبرامج التحرر الاقتصادى

هشام عبد الرازق الهلباوى
قسم التنمية الريفية – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية

## الملخص

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية التعرف على الدور الذى تقوم به جمعيات تنمية المجتمع الريفى فى التنمية الزراعية، والعوامل المؤثرة عليه، ودرجة استفادة العاملين بالزراعة من أنشطة وخدمات تلك الجمعيات، وكذا التعرف على الأدوار التى يمكن أن تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى التنمية الزراعية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى. وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى قوامها 35 جمعية، فى ريف 5 محافظات هى البحيرة وشمال سيناء وكفر الشيخ والمنيا وقنا. كما تم اختيار عينة عشوائية من أرباب الأسر الزراعية قوامها 500 رب أسرة من خمسة قرى من قرى المحافظات الخمس السابق ذكرها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها: أن جمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى تلعب دوراً إيجابياً فى عملية التنمية الزراعية من خلال ما تقوم به من أنشطة فى مجالات التنمية البشرية للسكان الزراعيين والمساهمة فى التنمية الاقتصادية والبيئية الزراعية. فقد ساهمت تلك الجمعيات فى محو أميتهم، وتقديم الخدمات العلاجية لهم، وتقديم فرص تدريبية على الزراعة الحديثة، كما قامت بتقديم خدمة الإرشاد والتوعية فى مجالى صيانة الموارد البيئية والحد من تلوث البيئة الزراعية, كذلك ساهمت بعض جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى التنمية الاقتصادية والبيئية الزراعية من خلال مساهمتها فى تدعيم الصناعات البيئية الزراعية، وتدعيم مشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى وتربية النحل وتسهيل حصول السكان الزراعيين على قروض إنتاجية لإقامة مشروعات صغيرة. وعلى الرغم من الإسهام الإيجابى لجمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى التنمية الزراعية، إلا أن هذا الإسهام أقل من المتوقع فى ضوء كثرة ما تعانيه الزراعة والمزارع المصرى من مشاكل، حيث أشارت نتائج الدراسة أن من المؤشرات الدالة على قصور هذا الدور مايلى: (1) أن أكثر من نصف جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى بالعينة لم تهتم بتقديم خدمات للسكان الزراعيين،(2) أن عدد قليل من الجمعيات هى التى ساهمت فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتدعيم المشروعات الزراعية، (3) انخفاض نسبة السكان الزراعيين المستفيدين من أنشطة جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم المعوقات التى تحد من مساهمة جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى التنمية الزراعية هى: عدم كفاية موارد الجمعية، انخفاض دعم الأهالى وخاصة الزراعيين منهم للجمعية، ضعف التنسيق بين الجمعيات والمنظمات الحكومية، عدم ملائمة مقر الجمعية، وتدخل الشئون الاجتماعية فى عمل الجمعية، ونقص الإعداد والتدريب لأعضاء الجمعية.

وقد تبين من نتائج تحليل الانحدار أن أهم المتغيرات التى تؤثر على مستوى مساهمة جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى التنمية الزراعية هى: نسبة العاملين بالزراعة من أعضاء الجمعية، عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية، خبرة رئيس الجمعية فى العمل الأهلى ودرجة تعاون الجمعية مع المنظمات الحكومية. وقد انتهت الدارسة بمناقشة لأهم نتائجها، ووضع بعض المقترحات التى يمكن أن تزيد من فاعلية جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى فى التنمية الزراعية.

## مقدمة

يشير المحللون إلى أن التنمية الريفية تشتمل على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والزراعية بشكل متوازن ومتفاعل ومنسق، وبما يتفق مع احتياجات المجتمع، وتشترك فى دفع عجلتها الحكومة من ناحية والمواطنون من ناحية أخرى, كما يشيرون إلى أن التنمية

الريفية، غير خاضعة فى واقعها للتجزئ إذ ترتبط مكوناتها ببعضها ارتباطاً عضوياً لايمكن التعامل مع جزء منها منفصلاً عن بقية مكوناتها (جامع، 1995: 3).
وعلى الرغم من أهمية جميع جوانب التنمية الريفية إلا أن معظم المحللين يؤكدون على أن التنمية الزراعية هى الأساس عند التعامل مع التنمية الريفية وأنها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية غير الزراعية. فيؤكد موشر Mosher على أن استغلال كافة الأراضى الزراعية الحالية والممكن إخضاعها للزراعة بطريقة أكثر كفاءة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الريفية عموماً (رزق، 1985: 5). كما يشير الغنيمى (1977: 131) إلى أن زيادة الإنتاج الزراعى والاستغلال الأمثل لكافة الموارد الزراعية شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الريفية فى أى مجتمع.

والتنمية الزراعية تستهدف الاستغلال الأمثل لكافة الأراضى الزراعية الحالية وزيادة غلة المساحة الأرضية من الناتج الزراعى. باستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، والارتقاء بمستوى المهارات والمعارف الزراعية للمزارعين مع الحفاظ على الموارد البيئية. كما أنها تستهدف التوسع فى استغلال الأراضى الممكن زراعتها، وتعمير المناطق المستصلحة وإمدادها بالمنشآت السكنية والمرفقية وكذلك اختيار وتهجير وإعادة توطين الموارد البشرية الزراعية التى تتطلبها تلك المناطق.

ووفقاً للمفهوم السابق للتنمية الزراعية نجدها تعتمد على جانبين هما جانب زراعى، وجانب غير زراعى. والجانب الزراعى يركز على زيادة الإنتاج الزراعى وعلى الحفاظ على البيئة وتوفير فرص عمل زراعية، أما الجانب غير الزراعى فإنه يركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية والخدمية بالمجتمع والتى تؤثر بشكل كبير على الإنتاجية الزراعية للمزارعين والتنمية الزراعية عموماً، والتى منها زيادة فرص التعليم بين الريفيين، وتحسين مستوياتهم الصحية، وإشباع احتياجاتهم الأساسية وتحسين توزيع الدخول بينهم وإشراكهم فى تنمية مجتمعاتهم وتغيير بعض اتجاهاتهم وقيمهم السلبية. أى أن التنمية الزراعية على الرغم من كونها جانب من جوانب التنمية الريفية، إلا أنها تتعامل وتحتوى على بعض جوانب التنمية الريفية الأخرى، من جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وتنمية موارد بشرية. أى أنه يمكننا أن نتعامل مع التنمية الزراعية – مجازاً – على أنها مرادفاً للتنمية الريفية.

وقد أتسم التعامل المصري الحديث مع التنمية الزراعية والذي بدأ منذ الخمسينات من القرن العشرين، بأنه حكومي في معظم جوانبه، حيث كانت الحكومة هي المسئولة عن توفير مستلزمات لإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي الجديدة. ومع تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي منذ عام 1990، وتراجع الحكومة عن توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والميكنة الزراعية وتسويق المنتجات وتقديم الدعم للمزارعين، فإن ذلك أدى إلى وجود فجوة في المجتمع الزراعي نتيجة لتعود المزارعين الاعتماد على الحكومة لوقت طويل، مما استوجب وجود قطاع يستطيع سد هذه الفجوة، إلا وهو قطاع المنظمات التطوعية.

وتعتبر المنظمات التطوعية هي البديل عن قصور إمكانات الدولة عن آداء الخدمات الزراعية وغير الزراعية الأساسية، حيث أنها تستطيع توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتقديم تلك الخدمات. كما أنها تقوم على الحاجات الفعلية لسكان المجتمعات المحلية، ويتميز العمل بها بدرجة عالية من المرونة غير معتدة بالبروقراطية المتزمته، وكذا فإن القيادات الشعبية بتلك المنظمات قادرة على تحريك الحوافز وأستنهاض الهمم لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية المرغوبة، وهي كذلك تساعد على اشباع حاجة المواطنين للشعور

بحريتهم الشخصية عن طريقة ممارستهم للنشاط التنموي بأنفسهم (أماني قنديل، 1995: 15).

ويمكن للمنظمات التطوعية الريفية أن تسهم في تحقيق التنمية الزراعية- في ظل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي- سواء بطريقة مباشرة من أو بطريقة غير مباشرة. فبطريقة مباشرة يمكن للمنظمات التطوعية أن تسهم في زيادة الانتاج الزراعي من خلال توفيرها لمستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة، وحث المزارعيين على استخدامها وتدريبهم على استخدامها أيضاً، وأيضاً بتوفيرها للميكنة والتسويق الزراعي والتمويل والقروض الزراعية بأسلوب تعاوني، كما يمكن لهذه المنظمات أن توجه المزارعين إلى بعض المشروعات الزراعية الصغيرة التي يمكن أن يقوموا بها اعتماد على الذات وبقروض ميسرة تحاول هذه المنظمات توفيرها لهم.

وبأسلوب غير مباشر يمكن للمنظمات التطوعية أن تسهم في تحقيق التنمية الزراعية من خلال مساهمتها في حل مشكلة البطالة والفقر، وذلك عن طريق مساهمتها في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، حيث أن الصناعات الصغيرة تلقى هذه الأيام اهتماً متزايداً لدورها الحيوي في دفع عملية التنمية من خلال خلق المزيد من فرص العمل إعتماداً على تكلفة رأسمالية محدودة. بالإضافة إلى أنها من أهم وسائل توزيع عوائل التنمية بعدالة على محدودي الدخل، كما أنها تحافظ على الموارد البشرية للمجتمع بعد تدريبها وإعدادها، وتحد من مشكلة الهجرة للحضر من خلال استخدام الموارد المتاحة في الريف في مشروعات صغيرة تستفيد بالأيدي العاملة المتزايدة في ظل الزيادة السكانية. هذا بالإضافة إلى أن المنظمات التطوعية يمكنها أن تسهم في تحسين المستويات الصحية للريفين من خلال تقديمها لخدمات صحية مجانية للطبقات والفئات الفقيرة، كما يمكن لهذه المنظمات أن تساهم في خفض نسبة الأمية في الريف من خلال قيامها بفتح فصول لمحو الأمية وتوفير الأدوات اللازمة لذلك، وأيضاً يمكن أن تقوم هذه المنظمات بالتوعية بمخاطر الزيادة السكانية وحس السكان الريفيين على اتباع برامج تنظيم الأسرة، مما أن يكون له أثره في خفض معدلات الخصوبة فب الريف، كما يمكن أن تسهم المنظمات التطوعية في زيادة التماسك الأسري وحل المشاكل الأسرية، مما يدفع أفرادها للقيام بأدوارهم على الوجه الأكمل، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج.

**مشكلة وأهداف الدراسة:**

تزايد في الأونه الأخيرة الاهتمام بتنمية الريف، ويرجع هذا الاهتمام أساساً إلى أن الريف المصري- كان وما يزال- يمثل عصب الحياة في المجتمع المصري، حيث يعيش فيه قرابة 57% من سكان الجمهورية وفقاً لتعداد 2006، ويلعب إنتاجه دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم القطاع الزراعي بحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وبحوالي 36% من إجمالي الصادرات، ويعمل به 34% من إجمالي القوة العاملة، ويسهم في توفير الأمن الغذائي ومد القطاع الصناعي بالمواد الخام الزراعية اللازمة لاستمرارية هذا القطاع في نشاطة (وزارة الزراعة، 2010). بالإضافة إلى الاهمال الطويل الذي عانى منه الريف المصري عبر العصور، واختلال التوازن بين تنمية المجتمع الريفي والمجتمع الحضري لصالح الحضر مما كان سبباً رئيسياً في إعاقة التنمية على المستوى القومي، وخلق مشاكل متعددة للقطاع الحضري والريفي معاً.

ويشير المحللون إلى أن التنمية الزراعية هي الأساس في أغلب الأحيان عند التعامل مع التنمية الريفية ، وأنها شرط ضروري لتحقيق التنمية غير الزراعية في أي مجتمع (محرم،

1990؛ رزق،1985؛ الغنيمي، 1977؛ الزلاقي وآخرون، 1976). وعلى صعيد الممارسة المصرية للتنمية الزراعية والتي تشكلت ملامحها الحديثة بعد عام 1952، يمكن القول أنها اعتمدت على محورين هما: (1) التوسع الزراعي الأفقي الذي يهدف إلى إضافة مساحات جديدة للرقعة المنزرعة، وتعمير المناطق المستصلحة والتوسع بالمنشآت السكنية والمرفقية، وكذلك اختيار وتهجير وإعادة توطين الموارد البشرية الزراعية التي تتطلبها تلك المناطق لتتولى زراعتها. (2) التوسع الزراعي الرأسي وهو يهدف إلى زيادة غلة الفدان من الناتج الزراعي عن طريق استخدام التكنولوجيا الزراعية المحسنة والأسمدة والكيماويات الجديدة، والارتقاء بمستوى المهارات والمعارف الزراعية للمزارعيين (العبد، 1982: 37).

وقد واجه تحقيق التنمية الزراعية المنشودة مشاكل ومعوقات كثيرة أدت إلى عدم تحقيق أهدافها، كما لاحظ كثير من المهتمين بالتنمية الزراعية، أن من بين هذه المشاكل والمعوقات عدم كفاية الاستثمارات الزراعية، وارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي بالنسبة للأسعار الزراعية، وانخفاض الدخل الزراعي، وعدم توفر مستلزمات الانتاج الزراعي، وانخفاض مستوى كفاءة الأجهزة التسويقية الزراعية، وضعف الارشاد الزراعي، وارتفاع منسوب الماء الأرضي، وسوء استخدام مياة الري والإسراف فيها، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وضخامة حجم الفاقد التسويقي، وانتشار الأمية بين الزراع، وعدم انتشار الوعي التعاوني بينهم وانخفاض مستوى التكنولوجيا الزراعية ( معهد التخطيط القومي، 1998؛ 1998أ ؛ فرح وعبد الحميد، 1992: 45؛ هناء كريم، 1982: 6).

ومما لا شك فيه أن المشاكل سابقة الذكر في ظل إتباع مصر منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين لسياسة الاصلاح الاقتصادي والاتجاة إلى التحرر الاقتصادي في كافة المجالات، وتقليص الدور الحكومي في مجالات توريد مستلزمات الانتاج وتسويق المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى إلغاء الدعم الزراعي بكافة أشكاله- وهو ما لم يتعودة المزارعون المصريون منذ عهد بعيد – تستوجب وجود منظمات زراعية غير ساعية للربح تتجمع وتنتظم من خلالها جهود وموارد المزارعيين في شكل تطوعي مقنن يسد الفراغ الذي تركه تخلي الحكومة عن توريد مستلزمات الانتاج وتسويق المنتجات الزراعية وتقديم الدعم للمزارعيين، ويسهم في توفير مستلزمات الانتاج والتسويق وتسهيل استخدام الميكنة الزراعية، وتقديم الارشاد الزراعي الفني اللازم وتوفير القروض الانتمائية، ومتابعة الأنشطة الزراعية للأعضاء مع المساهمة في أداء الخدمات العامة بقصد تحقيق التنمية الزراعية والنهوض بالمجتمعات الريفية المحلية عموماً.

ويشير تاريخ نشأة جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في الريف المصري إلى أنه كان لأسباب مشابهه تماماً لما يوجد في الريف المصري حالياً، فخلال الفترة من 1930 -1940 عانى الريف المصري من كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من بينها البطالة وارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض المستوى الصحي والسكني، انخفاض مستوى الدخول والأجور، وانخفاض مستويات المعيشة وسؤ توزيع الملكية الزراعية. حيث أنشئت جمعيات الإصلاح الإجتماعي في بعض القري في بداية عام 1939 ، ثم أنشئت جمعيات المراكز الإجتماعية في نهاية عام 1939 والتي بلغ عددها في عام 1954 حوالي 171 جمعية ، وتلي ذلك إنشاء جمعيات الإصلاح الريفي في عام 1944 والتي بلغ عددها 184 جمعية في عام 1955 ، ثم أنشئت بعد ذلك جمعيات الوحدات القروية بداية من عام 1960، وتلتها اللجان الشعبية للتنمية الإجتماعية في عام 1966 . وفي عام 1970 رأت وزارة الشئون الإجتماعية توحيد التسمية للجمعيات العاملة في مجال التنمية ، وسميت جميعها باسم جمعية

تنمية المجتمع منسوبة إلي اسم القرية التي توجد بها (شوقي، 1963 : 257-258، هلول، 1980 :46-47، الزلاقي ، 1980) .

وتوضح بعض الدراسات أن جمعيات تنمية المجتمع الريفي ساهمت منذ إنشائها في حل بعض المشاكل الإقتصادية والإجتماعية في الريف المصري ، كما أنها ساهمت في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية الإجتماعية للأسر الفقيرة ، بالإضافة لاهتمامها بنشر الصناعات البيئية الريفية . وفى الثمانينات وبداية التسعينات ، لعبت بعض جمعيات تنمية المجتمع الريفي دورا هام في إدراة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات بالمجان وإلغاء الدعم المرتبط بسياسة التحول إلي القطاع الخاص، حيث نشطت في مجالات الخدمات الصحية والتعليم ومساعدة الفقراء وتنمية الصناعات الصغيرة ، والأكثر من ذلك أن الحكومة بدأت تشجع وتدعم هذه الجمعيات والتي تري فيها آلية لإدارة الأزمات الإجتماعية والإقتصادية المتفاقمة في الريف (أماني قنديل وسارة بن نفسية ، 1995 : 290).

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية إلي أن إجمالي عدد جمعيات تنمية المجتمع في مصر في عام 2001 قد بلغ قرابة 4000 جمعية ، تمثل قرابة 26% من إجمالي الجمعيات الأهلية المصرية . وتشكل جمعيات التنمية المحلية بالريف والمجتمعات الصحراوية والمستحدثة حوالي 71% من إجمالي جمعيات التنمية المحلية المصرية ، بينما تشكل جمعيات التنمية المحلية الحضرية قرابة 29% منها ( وزارة الشئون الإجتماعية ،2001).

وعلي الرغم من وجود قرابة 2850 جمعية تنمية محلية ريفية في مصر في عام 2001 ، بالإضافة إلي تزايد الاهتمام الحكومي بهذه الجمعيات والدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه ، إلا أن بعض المحللين يشيرون إلي أن عددا ليس بالقليل من هذه الجمعيات هو مجرد أسماء علي الورق فقط ، وأن بقية هذه الجمعيات لا يزال دورها في التنمية الزراعية والريفية قاصرا ومحدودا ويشوبه الكثير من أوجه القصور. لذا يصبح من الأهمية بمكان تقييم تجربة دور جمعيات تنمية المجتمع الريفي في التنمية الزراعية في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي، والتعرف علي الأدوار التي تقوم بها ، وتحديد المعوقات التي تعترض قيامها بأداء الأدوار المنوطة بها بغية اقتراح الوسائل والأساليب الكفيلة بإزالة هذه المعوقات أو الحد من آثارها السلبية. والدراسة الحالية إن هي إلا محاولة في هذا الاتجاة.

**أهداف الدراسة :**

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحقيق الأهداف التالية :

(1) التعرف علي الوضع الراهن لجمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي، بخاصة : عدد وحجم القري التي تخدمها، طول فترة عملها، المشاركة التطوعية في عضويتها، المشاركة التطوعية للمزارعين في عضوية وإدارة تلك الجمعيات، البنيان التنظيمى، خصائص رؤساء مجالس إدارات تلك الجمعيات، مصادر تمويل وميزانيات هذه الجمعيات، مستوي تعاون هذه الجمعيات مع المنظمات الحكومية والتطوعية، قدرة هذه الجمعيات على القيام

بالأنشطة الإدارية اللازمة لأداء أنشطتها، وقدرة هذه الجمعيات على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها.

(2) التعرف على مستوي فاعلية جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي في التنمية الزراعية، من حيث: ( أ ) مستوي مساهمتها في التنمية الاقتصادية والبيئية الزراعية، (ب) مستوي مساهمتها في التنمية البشرية للعاملين بالزراعة، (ج) درجة استفادة العاملين بالزراعة من أنشطتها وخدماتها.

(3 ) التعرف علي العوامل المرتبطة والمؤثرة علي مستوى مساهمة جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي في التنمية الزراعية .

(4) التعرف على المشاكل والمعوقات التي تحد من مساهمة جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي في التنمية الزراعية.

(5) التعرف على الأدوار التي يمكن أن تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي في التنمية الزراعية في ظل سياسة الاصلاح الاقتصادي.

## الإطار النظري والاستعراض المرجعي

يتفق كثير من المحللين والدارسين للتنمية الريفية والزراعية على الإغفال والاهمال الكبير للأدوار التي يمكن أن تقوم بها المنظمات المحلية التطوعية في التنمية الريفية والزراعية لعقود طويلة، ولكن في عقد الثمانينيات والتسعنيات من القرن العشرين بدأت أهميتها تظهر في البحوث والكتابات (جامع، 1991خ :5؛ Esman and Uphoff, 1984) حتى أصبح وجود منظمات محلية تطوعية شرطاً أساسياً وهاماً لتنفيذ المشروعات التنموية، حيث أن تلك المنظمات أكثر حساسية لاحتياجات المجتمع المحلي، كما أنها تستطيع تجميع السكان حول المشروعات التنموية وكسب تأييدهم وتعضيدهم لهذه المشروعات. بالإضافة إلى أن المنظمات التطوعية تتحمل العبء عن الحكومة وتقلل من تكلفة مشروعات التنمية ( United Nations, 1990).

ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين أيضاً أصبحت أغلب مؤسسات التمويل الدولية تقدم دعماً مباشراً (ماليا وفنياً) إلى المنظمات التطوعية في الدول النامية، إنطلاقاً من قناعتها بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في استراتيجية التنمية عامة، وفي مواجهة سياسات التحول إلى القطاع الخاص وسياسات الاصلاح الاقتصادي. كذلك فقد شهدت الأعوام الأخيرة تطوراً في استراتيجية الأمم المتحدة في تمويلها لمشروعات التنمية، فبعد أن كانت العلاقة قائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين الحكومة فقط، أصبح التمويل يتجه مباشرة نحو جمعيات أو منظمات تطوعية تتقدم بمشروعات تنموية إلى المنظمة العالمية، وتحصل على هذا التمويل دون وجود وسيط ( الحكومة), ويعد هذا التغير على درجة عالية من الأهمية، لأنه يكشف عن تغيرات دولية من جانب المنظمة الدولية التي تضم حكومات العالم، كما يكشف عن رؤية جديدة لإمكانات وطاقات المنظمات التطوعية

في الدول النامية، وأخيراً فهو مؤشر لاعتراف عالمي بفاعل جديد غير تقليدي ظهر في ساحة الدول (قنديل، 1996:20).

وقد تزايد الاهتمام المصري بدور المنظمات التطوعية في التنمية عموماً والتنمية الريفية والزراعية بصفة خاصة منذ التسعينيات من القرن العشرين، وذلك كنتيجة للتحول إلى اقتصاد السوق، وحدوث تغيرات في دور الدولة بحيث لا تصبح مسئولة مسئولية كاملة عن الوفاء باحتياجات السكان من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وقد بدت المنظمات التطوعية هي القادرة على سد الفراغ الذي سوف تتركه الحكومة في مختلف المجالات، والتعامل مع الأثار السلبية لسياسة الاصلاح الاقتصادي (الهلباوي، 1998), ونظراً لأن جمعيات تنمية المجتمع الريفي تنتشر في معظم القرى المصرية كما أنها تعمل في كافة مجالات العمل التنموي، فقد سعت الحكومة لتدعيمها واشراكها في عملية التنمية الريفية والزراعية، ومن الأدله على ذلك، تيسير إنشاء جمعيات تنمية مجتمع ريفي محلي في القرى التي ليس بها مثل ذلك النوع، وإشراك جمعيات التنمية المحلية الريفية في إدارة بعض المشروعات التنموية، وإشراك تلك الجمعيات في المشروعات التنموية القومية التي تنفذ على المستوى المحلي مثل برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة، وتيسير حصول هذه الجمعيات على دعم مالي لإنشاء مشروعات تنموية سواء من جهات حكومة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أو من جهات غير حكومية وهيئات معونة دولية، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لتدعيم دور جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في التنمية الزراعية إلا أن الدراسات المتاحة تشير إلى الانخفاض النسبي في مساهمة تلك الجمعيات في التنمية الزراعية والريفية (الهلباوي، 1998؛ الحمزاوي، 1992 ؛ الزغبي وأبو طاحون، 1995؛ جامع وآخرون، 1987؛ الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الخاصة بمحافظة المنوفية، 1996؛ عبد اللطيف، 1998؛ بشرى، 1980؛ وهدان، 1996).

وترجع الدراسات ذلك الانخفاض في مستوى فاعلية تلك الجمعيات في تعبئة وتوظيف الموارد المتاحة إلي انخفاض مستوى مساهمة الريفيين في قيادة تلك الجمعيات وانخفاض مستوى تعضيدهم لها، وعدم كفاية الموارد المتاحة لتلك الجمعيات، وقلة دعم الحكومة لها، ووجود بعض القيود القانونية على عملها، وانخفاض مستوى تدريب أعضائها، وضعف التجديد في قيادتها (الهلباوي، 1998؛ أماني قنديل، 1996؛ الزغبي وأبو طاحون، 1995؛ جامع وآخرون، 1987؛ عبد اللطيف، 1998؛ الحمزاوي، 1992؛ Nirvana (Khadr, 1994.

وبرغم تزايد الاهتمام العالمي والمحلي الحكومي وغير الحكومي بأهمية مساهمة المنظمات التطوعية في تدعيم التنمية الزراعية والريفية، إلا أن الواقع والدراسات المتاحة تشير إلى إنخفاض مستوى مساهمة المنظمات التطوعية ومنها جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في التنمية الزراعية، لوجود معوقات اقتصادية وقانونية وإدارية تحد من مساهمة تلك الجمعيات في التنمية الزراعية. لذا يصبح من الأمور الهامة البحث عن تفسيرات لأسباب هذه الظاهرة، ويعد أحد التفسيرات النظرية المقبولة لكيفية أداء المنظمات التطوعية- ومنها جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي – لوظائفها، وعلاقتها بالبيئة المحيطة وبالمجتمع، ومدى ارتباط خصائص ومكونات هذه المنظمات لتحقيق أهدافها يمكن استخلاصه من مدخل النسق الاجتماعي المفتوح، والذي يعتبر " تالكوت بارسونز" " وكاتز وكان" من أهم مؤسيسه, والنسق الإجتماعي كما يراه بارسونز هو مجموعة من الفاعلين الذين تنشأ بينهم علاقة تفاعـــل اجتماعي في موقف يتخذ مظهـــرا فيزيقيـــــا أو

بيئيـــا، وأن هؤلاء الفاعلين يدفعهم ويوجههم الميـــل نحو تحقيـــق الحد الأقصي من الإشبـــاع Optimization of gratification ، وتتحدد العلاقات بينهم وفق نسق من الرمـوز الثقافيـة المشـتركة. والوحـدات الرئيسـية للنسـق الإجتمـاعي هـي التجمعـات Collectivities والأدوار Roles ، ويتحقق التكامل والترابط بين هذه الوحدات من خلال القيم ، أي الأهداف أو التوجهات العامة للسلوك ، ومن خلال المعايير أي القواعد التي تحكم أداء الدور في إطار نسق القيمة (محمد ، 1985 : 214 ).

والمنظمـة هـي نسـق اجتمـاعي بـالمعني السـابق يتـألف مـن أنسـاق فرعيـة مختلفـة كالجماعات والأقسام والإدارات، وهذه المنظمة تعد بدورها نسقاً اجتماعياً فرعياً يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر وأشمل مثل النسق الاجتماعي أو التربوي أو المجتمع نفسه. والقيم السائدة في المنظمة، هي التي تمنح أهداف المنظمة طابعا شرعيا ، لأنها هي التي تؤكد إسهام النسق التنظيمي في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي يسعي النسق الأكبر وهو المجتمع إلي تحقيقها. أي أن النسق القيمي في التنظيم هو الذي يحدد الظروف الداخلية والخارجية التي يواجهها التنظيم، وهذا ما قصده "بارسونز" حين عرف التنظيم بأنه نسق اجتماعي منظم إنشئ من أجل تحقيق أهداف محددة (الحسيني، 1975: 76).

لذا فإن الإهتمام يجب أن ينصب في المحل الأول علي تحديد قيم المنظمة وأهدافها ، ومدي توافقها مع أهداف وقيم المجتمع . مما سبق يتضح أن بارسونز يري أن القيم والمعايير الثقافية هي التي تربط الأفراد بالمنظمة كنسق إجتماعي ، وأن القيم والأهداف هي التي تربط بين المنظمة كنسق إجتماعي وبين المجتمع كنسق إجتماعي أكبر ، أي أن النسق القيمي هو الذي يؤدي للتكامل بين التنظيمات والمجتمع.

ويذهب بارسونز (Parsons , 1951 ) إلي أن هناك أربعة متطلبات أو مشكلات وظيفية أساسية ينبغي علي كل نسق أن يواجهها إذا أراد البقاء هي : (1 ) المواءمة أو التوافق مع البيئة: يتعلق هذا المطلب بمشكلة تدبير الموارد البشرية والمادية الضرورية لتحقيق الأهداف التنظيمية. (2)تحقيق وإنجاز الأهداف: يتمثل مطلب تحقيق الأهداف في حشد الموارد التنظيمية من أجل تحقيق أهداف التنظيم، وهذه الموارد هي التي أمكن تدبيرها بتحقيق مطلب المواءمة. (3) التكامل: لكي تحافظ المنظمة علي وجودها لابد أن تحقق درجة معينة من التنسيق والضبط بين مختلف المكونات الداخلية، أي بين أنساقها الفرعية. (4) الكمون: يشير مطلب الكمون إلي مدي ملائمة الظروف السائدة في الأنساق الفرعية للظروف السائدة في النسق الأكبر.

وقد صنف بارسونز المنظمات إلي أربعة فئات هي : (1) تنظيمات متجهة إلي الإنتاج الإقتصادي وهي تسهم في حل مشكلة الموازنة في المجتمع , (2) تنظيمات متجهة إلي الأهداف السياسية وهي تسهم في حل مشكلة تحقيق الأهداف , (3) تنظيمات تكاملية وهي تهتم بتكييف الصراعات داخل المجتمع , (4) تنظيمات دعم أو مساندة النمط ، وهي تؤدي وظائف ثقافية وتعليمية تدعم المجتمع (أبو علي ،1978 : 300 : 301 ) .

ولقد حلل بارسونز علاقات الإعتماد المتبادل بيـن أنســـاق المجتمع في ضوء ما أسماه بأنساق التبادل ، حيث إفترض أن كل نسق له مدخلات Inputs (أي ما يمتلكه أو مايحصل عليه النســـق من عوامـل الإنتاج من البيئـــة ) ، ومخرجات Outputs (ما ينتجـــه النسق ويصدره للبيئة) . وافترض أن كل نسق يتبادل مع الأنساق الأخري ، حيث

يعطـي ما لديه من منتجات ويأخذ في المقابل عوامـل الإنتاج (Parsons and Shils, 1962).

ويرى كاتز وكان (Katz and Kahn, 1966) أن جوهر فكرة النسق المفتوح تتمثل في الميكانيزمات التي تحقق بقاء التنظيمات واستقرارها خلال الزمن، والتي ترتبط بثلاثة مكونات هي: (1) تحليل الطاقة والموارد التي تملكها المنظمة ، ولا يعني بها الطاقة المادية فقط بل والموارد البشرية والدوافع الإنسانية والتي بدونها لا يستطيع أي نسق إجتماعي أن يقوم بوظائفة، (2) تحليل الأنشطة النمطية التي يؤديها الأفراد داخل المنظمة ، حيث لا يستطيع أي نسق أن يقوم بوظائفه بدون هذه العمليات والأنشطة، (3) تحليل العلاقة بين الموارد والطاقة الإنتاجية Input- output System ، حيث إن تفسير الدوام في الأنشطه يحتاج إلي فحص كيفية استغلال الموارد والطاقة وتحويلها إلي منتجات.

يمكن في ضوء المعطيات النظرية السابقة تفسير كيفية عمل جمعيات تنمية المجتمع الريفي كأجهزة أو أنساق مفتوحة، حيث إنها منظمات تنشأ وتسعي لإشباع حاجة معينة لأفراد المجتمع أو تحقيق هدف معين ، يعتبر جزءا من الأهداف العامة للمجتمع، والمنظمة في تكوينها تلتزم بالخطوط العامة التي يحددها المجتمع ، أى أنها تلتزم بالأفكار والقيم والمعايير والأهداف والقوانين التي يضعها المجتمع سواءً فى وضعها لأهدافها أو تحديدها لبنائها أو لعملياتها أو أنشطتها ، وجمعيات تنمية المجتمع الريفي تحتاج إلي موارد تستمدها من البيئة، سواء كانت موارد بشرية أو مادية، وتحاول المنظمة القيام بأنشطة وعمليات لتحويل هذه الموارد إلي منتجات وخدمات تحقق من خلالها أهدافها ، وهي إلي جانب تحقيقها لمنتجاتها وخدماتها تسعي إلي أن تتكيف مع البيئة وأن تقيم أنشطة تدعيمية وتكاملية مع المنظمات الأخري بالمجتمع سواء كانت حكومية أو غير حكومية . وتتأثر المنظمة في تحقيقها لأهدافها بمجموعة من العوامل البيئية (الإجتماعية ، والإقتصادية ، والثقافية)، وعوامل بنائية (تركيب المنظمة وكيانها ومراكزها ). وعندما تستطيع المنظمة إنتاج خدماتها أو منتجاتها فإنها توجهها مباشرة إلي البيئة حتى تسد العجز في هذه الخدمات أو السلع وتستمر هذه العملية بشكل دائري .

مما سبق يتضح أن مدخل النسق الإجتماعي المفتوح يفترض أن قيام جمعيات تنمية المجتمع الريفي بالأنشطة والخدمات التي تستهدف تحقيق أهدافها تتأثر بثلاثة مجموعات من العوامل، وهي :(1) عوامل خاصة بالبيئة المستهدفة للمنظمة، ومنها المستوي التنموي للمجتمع المحلي، خصائص وعدد السكان المستهدفين بأنشطة الجمعية، علاقة الجمعية بالاتحاد الأقليمي والنوعي، وعلاقة الجمعية بالجهات الأشرافية، وعلاقة الجمعية بالمنظمات الحكومية المحلية، وعلاقة الجمعية بالمنظمات الأهلية الشريكة في العمل التنموي، ودرجة تعضيد المجتمع لأنشطة الجمعية، وعلاقة القيادات المحلية بالجمعية (2) عوامل خاصة بالبيئة العامة، ومنها القوانين وتقييدها أو تدعيمها للجمعية، وحجم الإعانة الحكومية للجمعية (3) عوامل خاصة بالمنظمة وبنيانها وأهدافها، ومنها عمر الجمعية، خبرة رئيس الجمعية بالعمل الأهلي، عدد الموظفين الحكوميين بالجمعية، درجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية، درجة كفاية الموارد لأنشطة الجمعية ومستوي تدريب أعضاء الجمعية .

**فروض الدراسة:**

في ضوء الإطار النظري والاستعراض المرجعي، وفي إطار تحقيق الهدف الثالث للدراسة، فأن الدراسة تسعى إلى أختبار الفرض التالي: توجد علاقة بين مستوى مساهمة

جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في التنمية الزراعية وكل من المتغيرات التالية: نسبة العاملين بالزراعة من إجمالي أعضاء الجمعية، نسبة العاملين بالزراعة من إجمالي أعضاء مجلس إدارة الجمعية، عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية، خبرة رئيس الجمعية في العمل الأهلي، درجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية، درجة التعاون مع المنظمات التطوعية الأخرى، درجة التعاون مع المنظمات الحكومية، قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها.

## الإجراءات البحثية

### أولاً: مناطق الدراسة

تتعلق مناطق الدراسة بجمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي والتنمية الزراعية، وحيث أن تلك الجمعيات تتواجد في ثلاث أنماط مختلفة من المجتمعات الزراعية، هي مجتمعات ريفية تقليدية قديمة، ومجتمعات زراعية مستحدثة، ومجتمعات صحراوية وبدوية، فقد روعي أن تتضمن مناطق الدراسة الأنماط الثلاثة للمجتمعات الريفية , لذا فقد تمت الإجراءات التالية: (1) تقسيم محافظات الجمهورية إلي محافظات ريفية تقليدية، ومحافظات بها مجتمعات زراعية مستحدثة، ومحافظات صحراوية بدوية . (2) نظراً لأن الدراسة تتعلق بالتنمية الزراعية فقد تم إستخدام مؤشري إجمالي المساحة المنزرعة بالمحافظة ونسبة السكان الريفيين من إجمالي سكان المحافظة لإختيار المحافظات التي تجري عليها الدراسة . (3) بناءاً علي المؤشرين السابقين تم إختيار محافظة البحيرة لتمثل المحافظات التي بها مجتمعات زراعية مستحدثة، ومحافظة شمال سيناء لتمثل المحافظات الصحراوية والبدوية، وأما المحافظات التي بها ريف تقليدي فقد تم تقسيم المحافظات ذات الريف التقليدي إلي ثلاث أقاليم إقليم الدلتا، إقليم مصر الوسطي، إقليم مصر العليا، ثم أستخدم مؤشري إجمالي المساحة المنزرعة والنسبة المئوية لسكان الريف في إختيار محافظة من كل إقليم، وقد وقع الإختيار علي محافظة كفر الشيخ لتمثل إقليم الدلتا، ومحافظة المنيا لتمثل إقليم مصر الوسطي، ومحافظة قنا لتمثل إقليم مصر العليا .

أي أن محافظات الدراسة هي: البحيرة ، شمال سيناء، كفر الشيخ، المنيا وقنا، حيث أن المحافظات الخمس هي الأسبق في الترتيب بين محافظات كل نوع ريف وإقليم بناءاً علي محصلة المؤشرين السابق ذكرهما . (4) لإختيار مركز يمثل كل محافظة من المحافظات الخمس فقد إستخدم نفس مؤشري إختيار المحافظات، في إختيار المراكز، حيث تم ترتيب مراكز كل محافظة بناءاً علي المؤشرين وإختيار المركز الأسبق في الترتيب، وفي ضوء ذلك وقع الإختيار علي مركز سيدي سالم ليمثل محافظة كفر الشيخ، ومركز أبوقرقاص ليمثل محافظة المنيا، مركز نجع حمادي ليمثل محافظة قنا، ومركز بئر العبد ليمثل محافظة شمال سيناء، ومنطقة جنوب التحرير التابعة لمديرية الزراعة للأراضي الجديدة بالنوبارية ليمثل محافظة البحيرة.

### ثانياً: عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والحصول علي صورة واضحة عند مستوي مساهمة جمعيات تنمية المجتمع المحلي في التنمية الزراعية، ودرجة إستفادة العاملين بالزراعة من أنشطة تلك الجمعيات, فقد روي أن تشتمل العينة البحثية علي نوعين من العينات هما:

1. **عينة جمعيات تنمية المجتمع المحلي**: تم حصر جميع جمعيات تنمية المجتمع المحلي في مراكز الدراسة الأربعة ومنطقة جنوب التحرير فوجد أنها 36 جمعية , تم إجراء الدراسة الحالية عليها جميعا، حيث أعتبرت جمعية تنمية المجتمع المحلي هي وحدة الدراسة . وتم جمع البيانات من جميع رؤساء مجالس إدارات

جمعيات تنمية المجتمع المحلي الواقعة في نطاق الدراسة وعددهم 36 رئيس مجلس إدارة جمعية،هذا وقد أستبعدت استمارة واحدة خاصة بأحدي الجمعيات بالعينة لعدم أستيفاء جميع بياناتها ليبلغ بذلك إجمالي العينة 35 جمعية تنمية مجتمع محلي .

2. **عينة العاملين بالزراعة**: بناءاً علي مؤشري إجمالي المساحة المنزرعة ونسبة العاملين في الزراعة، تم إختيار القرية الأسبق في المؤشرين بكل مركز من مراكز الدراسة الأربع وكذا بمنطقة جنوب التحرير، ثم تلي ذلك إجراء مقابلات مع 5% من الأسر بكل قرية وأستبعاد الأسر غير الزراعية ومقابلة أرباب الأسر الزراعية فقط بكل قرية من قري الدراسة الخمس ليبلغ عدد من تم مقابلتهم 500 رب أسرة عامل بالزراعة في القري الخمس .

**ثالثاً: أسلوب وأدوات جمع البيانات الميدانية**

أستخدمت صحيفتا أستبيان مختلفتان لتجميع البيانات الميدانية اللازمة لتحقيق أغراض الدراسة الحالية، إحداهما خاصة برئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع المحلي، والأخري خاصة برب الأسرة المزارع، وقد تم إستيفاء هاتين الصحيفتين من خلال إجراء مقابلات شخصية مع أفراد العينة البحثية .

**رابعاً: قياس متغيرات الدراسة**

**أ - المتغير التابع:** المتغير التابع في هذه الدراسة هو مستوي مساهمة جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في التنمية الزراعية، وقد تم قياسه عن طريق مجموع ثلاثة متغيرات فرعية بعد معايرتها، وهي:

1. درجة مساهمة الجمعية في تقديم أنشطة وخدمات إقتصادية وبيئية تنموية زراعية: وقد قيس هذا المتغير بحاصل جمع عدد المشروعات والأنشطة التي قامت بها الجمعية لتحقيق التنمية الإقتصادية والبيئية الزراعية . وقد تم تحديد ثمانية مجالات إقتصادية وبيئية هي: تطهير الترع والمصارف وتشجير القرية، حماية الأراضي الزراعية من التعدي عليها، توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، تدعيم مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني وتربية النحل، تدعيم الصناعات البيئية الريفية، إقامة السدود والقنوات والكباري المائية، تسويق المنتجات الزراعية, وتسهيل الحصول علي قروض إنتاجية زراعية , وقد بلغ الحد الأدني لهذا المقياس صفر، والحد الأعلي 4، كما بلغت قيمة المتوسط 1.26 نشاط، والإنحراف المعياري 1.5 نشاط .
2. مستوي مساهمة الجمعية في التنمية البشرية للمزارعين: تم قياس هذا المتغير بمجموع عدد الأنشطة التي قامت بها الجمعية في خمسة مجالات للتنمية البشرية وهي: محو أمية المزارعين، تقديم خدمات الرعاية الصحية للمزارعين، التدريب علي طرق الزراعة الحديثة، الإرشاد والتوعية الزراعية، والتوعية بمخاطر الأسمدة والكيماويات . وقد بلغت قيمة المتوسط لهذا المتغير 1.57 نشاط، والإنحراف المعياري 1.7 نشاط، والحد الأدني صفر، والحد الأعلي خمسة أنشطة .
3. عدد المستفيدين من أنشطة الجمعية: وقد قيس ذلك المتغير الفرعي بإجمالي عدد المزارعين المستفيدين من الأنشطة والمشروعات الزراعية الثلاثة عشر السابق ذكرها .

ب – المتغيرات المستقلة

1. نسبة العاملين بالزراعة من إجمالي أعضاء الجمعية: وقد عبر عنه بحاصل قسمة عدد العاملين بالزراعة من إجمالي أعضاء الجمعية العمومية للجمعية علي إجمالي أعضاء الجمعية العمومية للجمعية .
2. نسبة العاملين بالزراعة من إجمالي أعضاء مجلس إدارة الجمعية: تم التعبير عنه بحاصل قسمة عدد المزارعين من أعضاء مجلس إدارة الجمعية علي إجمالي عدد أعضاء مجلس إدارة الجمعية .
3. عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية: تم التعبير عنه بعدد السكان في القري التي تخدمها الجمعية .
4. خبرة رئيس الجمعية في العمل الأهلي: وقد قيس هذا المتغير بمجموع الدرجات المعيارية لمتغيرين فرعيين هما: (أ) مستوي مساهمة رئيس الجمعية في عضوية المنظمات التطوعية: وقد عبر عنه بعدد المنظمات التطوعية التي يساهم رئيس الجمعية بالعضوية فيها . (ب) مدة عضوية رئيس الجمعية في المنظمات التطوعية: وقد عبر عنه بالسنوات التي مرت منذ انضمام رئيس الجمعية إلي أول منظمة تطوعية وحتي عام 2001م .
5. درجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية: تم قياس هذا المتغير بمجموع أربع متغيرات فرعية بعد معايرتها وهي: (1) مساحة مبني الجمعية بالمتر المربع . (2) عدد أدوار مبني الجمعية (عدد مطلق) . (3) عدد حجرات مقر الجمعية (عدد مطلق) . (4) مدي ملائمة المقر من وجهة نظر رئيس الجمعية: وقد تم قياسه بمجموع الدراجات التي حصلت عليها الجمعية عن طريق إجابة رؤسائها علي خمسة أسئلة هي: (أ) مدي ملائمة المبني لأداء الوظائف . (ب) مدي مناسبة موقع الجمعية . (ج) مدي مناسبة التسهيلات الموجوده بالمبني . (د) مدي مناسبة مساحة المقر لحجم العمل (هـ) مدي ملائمة حالة المبني . وقد أخذت الإجابات الدرجات التالية: مناسب = 3 درجات، مناسب إلي حد ما =درجتان، غير مناسب = درجة واحدة .
6. درجة التعاون مع المنظمات التطوعية الأخري: وعبر عنه بعدد المنظمات التطوعية التي سبق للجمعية التعاون معها كعدد مطلق .
7. درجة التعاون مع المنظمات الحكومية: تم التعبير عنه بحاصل ضرب كل نشاط قامت به الجمعية مع أي منظمة حكومية في مستوي تعاون هذه المنظمة والذي أعطي الدرجات (ضعيف=1، متوسط=2، كبير=3 ) .
8. قدرة الجمعية علي القيام بالأنشطة الإدارية: يتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التالية لأربعة بنود وهي (1) النسبة المئوية للأعضاء الذين يحضرون إجتماعات الجمعية العمومية, (2) النسبة المئوية للأعضاء الذين يحضرون إجتماعات مجلس الإدارة من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة ,(3) عدد ساعات إجتماع مجلس الإدارة سنوياً, (4) عدد اللجان بالجمعية , وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس 0,76 .
9. قدرة الجمعية علي تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها: يتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التالية لخمسة بنود وهي: (1) عدد الأعضاء المتطوعين بالجمعية (عدد مطلق) , (2) حجم الميزانية السنوية (بالجنية) , (3) عدد مصادر الميزانية , (4) نسبة الجهود الذاتية بالميزانية (% من إجمالي الميزانية ), (5) نسبة كفاية الميزانية لأنشطة الجمعية (% للميزانية

الفعلية من الميزانية المطلوبة)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس 0,80 .

**خامساً: أساليب التحليل الإحصائي**

أستخدمت عدة مقاييس وأساليب إحصائية مختلفة لتحقيق أهداف الدراسة، شملت النسب المئوية ومعامل ألفا لقياس درجات ثبات المقاييس المركبة، ومعامل الإرتباط البسيط (r) لبيان قوة واتجاه العلاقات الإرتباطية، كما أستخدم أسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Regression لبيان تأثير كل من المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع مع التحكم إحصائياً في تأثير باقي المتغيرات .

## نتائج الدراسة

**فيما يلي عرض لأهم نتائج الدراسة مرتبة وفقاً لأهداف الدراسة:**

**أولاً: الوضع الراهن لجمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي:**

1. **عدد وحجم القري التي تخدمها جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي:** تشير البيانات الواردة في جدول (1) إلي أن حوالي 17% من الجمعيات توجه خدماتها لقرية واحدة، في حين توجه 20% منها خدماتها لقريتين، بينما توجه قرابة 63% من الجمعيات خدماتها لثلاث قري فأكثر، وأن قرابة 23% من الجمعيات بالعينة تستهدف خدمة سكان يقل عددهم عن خمسة آلاف نسمة، بينما تستهدف 29% منها خدمة سكان يتراوح عددهم بين 5001 و10000 نسمة، في حين تستهدف قرابة 23% منها خدمة سكان يتراوح عددهم بين 10001 و 20000 نسمة، بينما تستهدف 25% الباقية من هذه الجمعيات خدمة سكان يزيد عددهم عن 20 ألف نسمة .

2. **طول فترة عمل جمعيات تنمية المجتمع الريفي:** فيما يتعلق بطول فترة عمل جمعيات تنمية المجتمع الريفي، تبين من جدول (1) أن قرابة 69% من هذه الجمعيات تأسست خلال الفترة من 1966 إلي 1977 ، بينما تأسست حوالي 17% منها خلال الفترة من 1978 إلي 1989 ، في حين تتأسس حوالي 14% من هذه الجمعيات خلال مرحلة التسعينات من القرن العشرين - الجمعيات التي تأسست في الفترة السابقة لسنة 1966 قد حلت بصدور القانون 32 لسنة 1964 وأعيد إشهارها مرة أخري وفقاً للقانون بعد هذا التاريخ ، وهذا ما جعل تاريخ تأسيس الجمعيات يبدأ فيما بعد عام 1964 .

3. **المشاركة التطوعية في جمعيات تنمية المجتمع الريفي:** تبين من جدول (1) أن حوالي 34% من الجمعيات بالعينة يقل عدد أعضائها عن 50 متطوعاً، وحوالي 11% يتراوح عدد أعضائها ما بين 51 و 100 متطوعاً، بينما حوالي 31% من هذه الجمعيات يتراوح عدد أعضائها بين 101 و 200 متطوعاً، في حين تبلغ نسبة الجمعيات التي يزيد عدد أعضائها المتطوعين عن 200 عضواً قرابة 23% . أي أن أكثر من ثلاثة أرباع الجمعيات بالعينة يقل عدد أعضائها عن 200 متطوعاً، و إذا ما أخذ في الإعتبار أن قرابة أربعة أخماس هذه الجمعيات توجه خدماتها لقري يزيد حجمها عن 5000 نسمة، فإن ذلك يشير إلي إنخفاض مستوي المشاركة التطوعية في جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالريف المصري .

4. **المشاركة التطوعية للعاملين بالزراعة في عضوية و إدارة جمعيات تنمية المجتمع الريفي:** فيما يتعلق بمشاركة الزراعيين في عضوية جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة، يتبين من جدول (1) أن حوالي 11% من إجمالي الجمعيات بالعينة لا يشارك في عضويتها زراعيون، في حين تبلغ نسبة الجمعيات التي تتراوح نسبة الزراعيين من إجمالي أعضائها من 1 إلي 25% حوالي 14%، بينما تبلغ نسبة الجمعيات التي تتراوح نسبة الأعضاء الزراعيين به من 26 إلي 50% قرابة 46%، في حين تبلغ نسبة الجمعيات التي تتراوح نسبة الأعضاء الزراعيين بها من 51 إلي 75% قرابة 23%، بينما

تبلغ نسبة الجمعيات بالعينة التي تبلغ نسبة الزراعيين من أعضائها 76% فأكثر قرابة 6% فقط . أي أن أكثر من 70% من الجمعيات بالعينة تقل نسبة الأعضاء العاملين بالزراعة من جملة أعضائها عن 50%، وذلك على الرغم من أن نسبة العاملين بالزراعة بالريف المصري تقترب من 50%، مما يشير إلي إنخفاض واضح لمشاركة العاملين بالزراعة في عضوية جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي . أما فيما يتعلق بمشاركة الزراعيين في عضوية مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالعينة، يتبين من جدول (1) أن قرابة 23% من هذه الجمعيات لا يشارك الزراعيين تماماً في عضوية مجالس إدارتها، بينما تبلغ نسبة الجمعيات التي تبلغ نسبة أعضاء مجالس إدارتها العاملين بالزراعة 25% فأقل حوالي 14%، في حين تبلغ نسبة الجمعيات التي تتراوح نسبة أعضاء مجالس إدارتها الزراعيين من 26 إلي 50% حوالي 34%، بينما تبلغ نسبة الجمعيات التي تتراوح نسبة أعضاء مجالس إدارتها من 51 إلي 80% قرابة 29%، في حين لا توجد أي جمعية بالعينة تزيد نسبة أعضاء مجالس إدارتها العاملين بالزراعة عن 80% من إجمالي أعضاء مجالس إدارتها .

5. **البنيان التنظيمي لجمعيات تنمية المجتمع الريفي:** فيما يتعلق بالجمعية العمومية تبين أن جميع الجمعيات تعقد إجتماعاً واحداً في السنة، وأن قرابة 26% من هذه الجمعيات تبلغ نسبة حضور الأعضاء إجتماع جمعياتها العمومية 50% فأقل، وأن 40% تبلغ نسبة حضور إجتماع الجمعية العمومية بها من 51 إلي 75%، بينما تبلغ نسبة الجمعيات التي تزيد نسبة حضور جمعياتها العمومية عن 75% حوالي 34% من إجمالي الجمعيات بالعينة, وتشير هذه النتائج إلي أن أكثر من ربع الجمعيات بالعينة تقل نسبة حضور إجتماع الجمعية العمومية بها عن نصف عدد الأعضاء .

أما بخصوص طريقة إختيار مجلس إدارة جمعيات تنمية المجتمع الريفي بالعينة، فإن جدول (1) يشير إلي أن قرابة 83% منها قد تم إختياره بالإنتخاب، في حين تم إختيار حوالي 17% منها بالتزكية , مما يشير إلي إنخفاض مستوي المشاركة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة في قرابة سدس الجمعيات بالعينة .وفيما يتعلق بعدد أعضاء مجلس إدارة الجمعيات بالعينة، يتبين من جدول (1) أن قرابة 66% من الجمعيات بالعينة يتراوح عدد أعضاء مجلس إدارتها بين 5 و 7 أعضاء، وأن حوالي 31% منها يتراوح عدد أعضاء مجلس إدارتها بين 9 و 11 عضواً، بينما تبلغ نسبة الجمعيات التي يتراوح عدد أعضاء مجلس إدارتها بين 13 و15 عضواً قرابة 3% من الجمعيات بالعينة .

أما بخصوص عدد إجتماعات مجلس الإدارة سنوياً، يشير جدول (1) إلي أن حوالي 14% من الجمعيات يعقد مجلس إدارتها ستة إجتماعات سنوياً، وأن قرابة 43% منها تعقد من 7إلي 12 إجتماع سنوياً، في حين تبلغ نسبة الجمعيات التي تعقد أكثر من 12 إجتماعاً لمجلس إدارتها سنوياً قرابة 43% من الجمعيات بالعينة .وفيما يتعلق بوجود لجان داخل جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي، فإن جدول (1) يشير إلي أن حوالي 77% من الجمعيات توجد بها لجان، في حين لا توجد لجان في قرابة 23% من هذه الجمعيات ، أي أن قرابة ربع الجمعيات بالعينة لا يوجد بها نظام لجان, وتوضح البيانات الواردة في جدول (1) أن قرابة 69% من الجمعيات بالعينة يوجد بها موظفون يتقاضون أجراً مقابل العمل في الجمعية، في حين أن حوالي 31% من هذه الجمعيات لا يوجد بها موظفون .

6. **خصائص رؤساء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي:** فيما يتعلق بأعمار رؤساء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة، يتبين من جدول (1) أن قرابة 63% منهم تزيد أعمارهم عن 45 سنة، في حين تبلغ نسبة الجمعيات التي تتراوح أعمار رؤساء مجالس إدارتها بين 36 و 45 سنة قرابة 23%، بينما

تبلغ نسبة الجمعيات التي تقل أعمار رؤساء مجالس إدارتها عن 36 سنة حوالي 14% من الجمعيات بالعينة .

أما بخصوص المؤهل العلمي لرؤساء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة فإن جدول (1) يشير إلي أن حوالي 11% ذوي مؤهل أقل من المتوسط، في حين تصل نسبة رؤساء مجالس الإدارة ذوي المؤهل المتوسط أو فوق المتوسط حوالي 31%، بينما تبلغ نسبة رؤساء مجالس إدارة الجمعيات ذوي المؤهل العالي حوالي 57% .

وفيما يتعلق بمهنة رؤساء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة، يتبين من جدول (1) أن حوالي11% من رؤساء مجالس إدارة تلك الجمعيات يعملون بالزراعة، في حين أن قرابة 89% منهم يعملون بغير الزراعة، أي أن قرابة 90% من رؤساء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة من غير العاملين بالزراعة .

7. **مصادر تمويل وميزانيات جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي:** بتوزيع جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة وفقاً لحجم ميزانيتها في عام 2000، يتبين من جدول (1) أن قرابة 46% من الجمعيات يقل حجم ميزانيتها السنوي عن ثلاثة آلاف جنية، وحوالي 17% تتراوح ميزانيتها السنوية ما بين ثلاثة آلاف جنية وخمسة آلاف جنية، وحوالي 17% تتراوح ميزانيتها ما بين خمسة آلاف جنية وعشرة آلاف جنية، في حين تبلغ نسبة الجمعيات التي تزيد ميزانيتها السنوية عن عشرة آلاف جنية 20% من إجمالي جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة، أي أن قرابة ثلثي الجمعيات بالعينة تقل ميزانيتها السنوية عن خمسة آلاف جنية .

فيما يتعلق بمصادر التمويل لجمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة، يتبين من جدول (1) أن 20% من الجمعيات تعتمد علي التمويل الذاتي فقط (تبرعات أو دخل من أنشطة الجمعية)، وقرابة 69% تعتمد علي التمويل الذاتي بالإضافة لإعانات حكومية، بينما تعتمد حوالي 11% من الجمعيات بالعينة علي التمويل الذاتي والحكومي والمنح من بعض الجهات الدولية .

وبتوزيع الجمعيات بالعينة وفقاً لمدي تلقيها إعانات حكومية يتبين من جدول (1) أن 80% من الجمعيات بالعينة تلقت إعانات من الشئون الإجتماعية، بينما لم تتلق 20% من هذه الجمعيات أي إعانات من الشئون الإجتماعية , وفيما يتعلق بمدي كفاية ميزانيات جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة، يتبين من جدول (1) أن قرابة 66% من الجمعيات تري أن ميزانيتها غير كافية، وأن حوالي 34% تري أن ميزانيتها كافية إلي حد ما، في حين لا توجد أي جمعية تري أن ميزانيتها كافية تماماً لأداء أنشطتها .

8. **مستوي التعاون مع المنظمات الحكومية والتطوعية:** بتوزيع جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة وفقاً لمستوي تعاونها مع المنظمات الحكومية يتبين من جدول (1) أن حوالي 54% من الجمعيات ذات مستوي منخفض من التعاون مع المنظمات الحكومية، وقرابة 29% منها ذات مستوي تعاون متوسط، في حين بلغت نسبة الجمعيات ذات مستوي التعاون المرتفع مع المنظمات الحكومية بنسبة حوالي 17% من إجمالي الجمعيات بالعينة .

أما فيما يتعلق بمستوي تعاون جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة مع المنظمات التطوعية الأخري، يتبين من جدول (1) أن قرابة 63% من الجمعيات لم تتعاون مطلقاً مع أي منظمة تطوعية ، بينما تعاونت حوالي 37% من هذه الجمعيات مع منظمات تطوعية أخري. أي أن مستوي التعاون بين جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي والمنظمات الحكومية أعلي من مستوي تعاونها مع المنظمات التطوعية.

9. **قدرة جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي علي القيام بالأنشطة الإدارية اللازمة لأداء أنشطتها:** تراوح المدي الفعلي للمقياس المركب لقدرة الجمعية علي القيام بالأنشطة

الإدارية بين3.4 إلي 99.6 وحدة معيارية بمتوسط 50 وحدة معيارية وإنحراف معياري 29.2 وحدة معيارية . وبتقسيم درجات المقياس إلي فئتين أقل من المتوسط وأعلي من المتوسط، يتبين من جدول (2) أن حوالي 54% من الجمعيات بالعينة قدرتها علي القيام بالأنشطة الإدارية أقل من المتوسط، وأن قرابة 46% قدرتها أعلي من المتوسط . أي أن أكثر من نصف جمعيات تنمية المجتمع الريفي بالعينة ذات قدرة منخفضة نسبياً علي القيام بالأنشطة الإدارية اللازمة لأداء أنشطتها.

**10- قدرة جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي علي تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها:** تراوح المدي الفعلي لمتغير قدرة الجمعية علي تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها بين 47,2 إلي 149,3 وحدة معيارية بمتوسط 50 وحدة معيارية وإنحراف معياري 47,01 وحدة معيارية . وبتقسيم درجات المتغير إلي فئتين وهما أقل من المتوسط وأعلي من المتوسط، يتبين من من جدول (2) أن قرابة 69% من الجمعيات ذات قدرة علي تعبئة الموارد أقل من المتوسط، بينما حوالي 31% من الجمعيات ذات قدرة أعلي من المتوسط أي أن أكثر من ثلثي جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي بالعينة كانت قدرتها أقل من المتوسط علي تعبئة الموارد الضرورية لممارستها لأنشطتها .

**ثانياً: مستوي فاعلية جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي في التنمية الزراعية:**

تم قياس فاعلية جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في التنمية الزراعية من خلال قياس ثلاثة محاور هي: مستوي مساهمة الجمعيات في التنمية الإقتصادية والبيئة الزراعية، ومستوي مساهمتها في التنمية البشرية للعاملين بالزراعة، ودرجة إستفادة السكان العاملين بالزراعة من أنشطتها وخدماتها . وفيما يلي عرض موجز لكل محور من محاور الفاعلية:

1. **مستوي مساهمة الجمعيات في التنمية الإقتصادية والبيئة الزراعية:** بتوزيع الجمعيات بالعينة وفقاً لنوعية الأنشطة والمشروعات الإقتصادية والبيئية التنموية الزراعية يتبين من جدول (3) أن أهم هذه المشروعات والأنشطة هي: تدعيم مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني وتربية النحل حيث قامت بها حوالي 34% من الجمعيات بالعينة، تليها تطهير الترع والمصارف وتشجير القرية (قرابة 26%)، ثم تدعيم الصناعات البيئية الريفية (قرابة 23%)، وتسهيل الحصول علي قروض إنتاجية زراعية (قرابة 23%)، ثم تسويق المنتجات الزراعية (قرابة 9%)، ثم توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي (قرابة 6%)، وأخيراً حماية الأراضي الزراعية من التعدي عليها (قرابة 3%)، أي أن جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي لها دور إيجابي مباشر في التنمية الإقتصادية الزراعية من خلال تدعيمها لمشروعات الإنتاج الحيواني والداجني وتدعيمها للصناعات البيئية الريفية وتوفيرها لغرض الحصول علي قروض إنتاجية زراعية للمزارعين وقيام بعضها بالمساعدة في تسويق المنتجات الزراعية وتوفير بعضها لمستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين، ومما لا شك فية أن كل الأنشطة والمشروعات السابقة مطلوبة في ظل سياسة الإصلاح الإقتصادي، وكذلك فإن قيام بعض جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بتطهير الترع والمصارف وتشجير القري هو أمر مطلوب في ظل كثرة ما تعانيه القرية المصرية من تلوث بيني وعدم الترشيد في إستخدام الموارد البيئية وبخاصة المياه.

وبتوزيع جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي بالعينة وفقاً لمستوي فاعليتها في التنمية الإقتصادية والبيئية الزراعية يتبين من جدول (4) أن حوالي 57% من الجمعيات ذات مستوي فاعلية أقل من المتوسط، بينما قرابة 43% ذات مستوي فاعلية أعلي من المتوسط،

أي أن قرابة ثلاثة أخماس الجمعيات بالعينة ذات مستوي مساهمة منخفض نسبياً في التنمية الإقتصادية والبيئية الزراعية .

**جدول (1): التوزيع العددي والنسبي لجمعيات تنمية المجتمع الريفي بالعينة وفقاً لبعض الخصائص**

| خصائص الجمعيات | عدد | % | خصائص الجمعيات | عدد | % |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد القرى التي تخدمها الجمعية | | | عدد أعضاء مجلس الإدارة | | |
| قرية واحدة | 6 | 17.1 | 5-7 أعضاء | 23 | 65.7 |
| قريتين | 7 | 20.0 | 9-11 عضو | 11 | 31.4 |
| ثلاث قرى فأكثر | 22 | 62.9 | 13-15 عضو | 1 | 2.9 |
| عدد السكان المستهدفين | | | نسبة الزراعيين من أعضاء مجلس الإدارة | | |
| 5000 نسمة فأقل | 8 | 22.9 | صفر | 8 | 22.9 |
| 10000-5001 | 10 | 28.5 | 25% فأقل | 5 | 14.2 |
| 20000-10001 | 8 | 22.9 | 26-50% | 12 | 34.3 |
| أكثر من 20000 نسمة | 9 | 25.7 | 51-70% | 8 | 22.9 |
| | | | 71-80% | 2 | 5.7 |
| | | | أكثر من 80% | صفر | 0.00 |
| تاريخ تأسيس الجمعية | | | طريقة اختيار مجلس الإدارة | | |
| 1977-1966 | 24 | 68.6 | الانتخاب | 29 | 82.9 |
| 1989-1978 | 6 | 17.1 | التزكية | 6 | 17.1 |
| 2000-1990 | 5 | 14.3 | | | |
| عدد أعضاء الجمعية | | | عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً | | |
| 50 عضو فأقل | 12 | 34.3 | 6 فأقل | 5 | 14.2 |
| 100-51 عضو | 4 | 11.4 | 12-7 | 15 | 42.9 |
| 200-101 عضو | 11 | 31.4 | 13 فأكثر | 15 | 42.9 |
| 201 عضو فأكثر | 8 | 22.9 | | | |
| نسبة مشاركة الزراعيين في عضوية الجمعية | | | وجود لجان بالجمعية | | |
| صفر | 4 | 11.4 | توجد | 27 | 77.1 |
| 25-1% | 5 | 14.3 | لا توجد | 8 | 22.9 |
| 50-26% | 16 | 45.7 | | | |
| 75-51% | 8 | 22.9 | وجود موظفين يتقاضون أجرا | | |
| 76 فأكثر | 2 | 5.7 | يوجد | 24 | 68.6 |
| | | | لا يوجد | 11 | 31.4 |
| عمر رئيس مجلس الإدارة | | | درجة كفاية ميزانية الجمعية | | |
| 35 سنة فأقل | 5 | 14.3 | غير كافية | 23 | 65.7 |
| 45-36 سنة | 8 | 22.9 | كافية لحد ما | 12 | 34.3 |
| 60-46 سنة | 19 | 54.3 | كافية | صفر | 0.00 |
| 61 سنة فأكثر | 3 | 8.5 | | | |
| المؤهل العلمي لرئيس مجلس الإدارة | | | مستوى التعاون مع المنظمات الحكومية | | |
| أقل من المتوسط | 4 | 11.4 | منخفض | 19 | 54.3 |
| مؤهل متوسط أو فوق المتوسط | 11 | 31.4 | متوسط | 10 | 28.6 |
| مؤهل عالي | 20 | 57.2 | مرتفع | 6 | 17.1 |
| مهنة رئيس مجلس الإدارة | | | مستوى التعاون مع المنظمات التطوعية | | |
| زراعي | 4 | 11.4 | عديمة التعاون | 22 | 62.9 |
| غير زراعي | 31 | 88.6 | تعاونت | 13 | 37.1 |
| حجم ميزانية الجمعية | | | نسبة حضور الجمعية العمومية | | |
| 3000 جنية فأقل | 16 | 45.8 | 50-25% | 9 | 25.7 |
| 5000-3001 | 6 | 17.1 | 75-51% | 14 | 40.0 |
| 10000-5001 | 6 | 17.1 | 76 فأكثر | 12 | 34.3 |
| مصادر تمويل الجمعية | | | حصول الجمعية على إعانة حكومية | | |
| تمويل ذاتي فقط | 7 | 20.0 | حصلت على إعانة | 28 | 80.0 |
| تمويل ذاتي وحكومي معاً | 24 | 68.6 | لم تحصل على إعانة | 7 | 20.0 |
| تمويل ذاتي وحكومي ومن جهات دولية | 4 | 11.4 | | | |

مستوي مساهمة جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي في التنمية البشرية للعاملين بالزراعة: فيما يتعلق بأنشطة التنمية البشرية للمزارعين التي قامت بها جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي بالعينة، يتبين من جدول (4) أن أهم هذه الأنشطة هي: هي محو أمية المزارعين حيث قامت به حوالي 37% من الجمعيات بالعينة، يليها القيام بالإرشاد والتوعية الزراعية حوالي 34%، ثم تقديم خدمات الرعاية الصحية للمزارعين حوالي 31%، ثم التوعية بمخاطر التلوث بالأسمدة والكيماويات قرابة 29%، ثم التدريب علي طرق الزراعة الحديثة قرابة 26% .

مما سبق يتضح أن جميع أنشطة التنمية البشرية التي قامت بها جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي ترتبط إرتباطاً كبيراً بأهداف التنمية الزراعية، حيث تستهدف زيادة فرص التعليم، الإرتقاء بالمستويات الصحية والتدريبية للمزارعين، كما أستهدفت زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ علي البيئة الزراعية.

وبتوزيع جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة وفقاً لمستوي فاعليتها في التنمية البشرية للمزارعين، يتبين من جدول (4) أن حوالي 51% من الجمعيات ذات مستوي فاعلية أقل من المتوسط، بينما قرابة 49% ذات مستوي فاعلية أعلي من المتوسط، أي أن أكثر من نصف الجمعيات بالعينة ذات مستوي مساهمة في التنمية البشرية منخفض نسبياً .

**جدول (2) توزيع الجمعيات وفقاً لقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية وعلى تعبئة الموارد**

| البيان / المستوى | أقل من المتوسط | | أعلى من المتوسط | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| .1 القدرة على القيام بالأنشطة الإدارية | 19 | 54.3 | 16 | 45.7 | 35 | 100 |
| .2 القدرة على تعبئة الموارد | 24 | 68.6 | 11 | 31.4 | 35 | 100 |

**جدول (3) توزيع جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة وفقاً لنوعية الأنشطة والمشروعات الاقتصادية والبيئية التنموية الزراعية التي قامت بها**

| نوعية الأنشطة والمشروعات | عدد | % |
|---|---|---|
| .1 تطهير الترع والمصارف وتشجير القرية | 9 | 25.7 |
| .2 حماية الأراضي من التعدي | 1 | 2.9 |
| .3 توفير مستلزمات الانتاج الزراعي | 2 | 5.7 |
| .4 تدعيم مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني وتربية النحل | 12 | 34.3 |
| .5 تدعيم الصناعات البيئية الريفية | 8 | 22.9 |
| .6 إقامة السدود والقنوات والكباري المائية | صفر | 0.0 |
| .7 تسويق المنتجات الزراعية | 3 | 8.6 |
| .8 تسهيل الحصول على قروض إنتاجية زراعية | 8 | 22.9 |

2. **درجة إستفادة الأسر الزراعية من أنشطة ومشروعات جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي:** بتوزيع الأسر الزراعية بالعينة وفقاً لدرجة إستفادتها من جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي يتبين من جدول (6) أن حوالي 12% من الأسر المبحوثة قد إستفادت من خدمات وأنشطة جمعية تنمية المجتمع، بينما لم يستفد قرابة 88% من الأسر المبحوثة من تلك الأنشطة والخدمات . أي أن قرابة تسعة أعشار الأسر الزراعية المبحوثة لم تستفد من خدمات وأنشطة جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي .

وفيما يتعلق بأسباب عدم الإستفادة من خدمات وأنشطة جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي، فقد أشارت النتائج المعروضة في جدول (7) إلي أن عدم المعرفة بوجود جمعية تنمية المجتمع هو أهم هذه الأسباب، حيث ذكره حوالي 45% من المبحوثين، يليه قلة خدمات وإمكانيات الجمعية قرابة 40%، ثم عدم معرفة أهداف الجمعية ودورها قرابة 38%، ثم وجود مشروعات وخدمات تقليدية بالجمعية قرابة 4%، ثم أخيراً أن الجمعية قاصرة علي أعضائها والمحسوبية حوالي 2% .

**ثالثاً: العوامل المرتبطة والمؤثرة علي مستوي مساهمة جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في التنمية الزراعية:** تشير نتائج تحليل الإرتباط المبينة في جدول (8) إلي وجود إرتباط معنوي موجب بين مستوي مساهمة الجمعية في التنمية الزراعية وكل من: نسبة العاملين بالزراعة من أعضاء الجمعية، نسبة العاملين بالزراعة من أعضاء مجلس إدارة الجمعية، عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية، خبرة رئيس الجمعية في العمل الأهلي، درجة التعاون مع المنظمات الحكومية وقدرة الجمعية علي تعبئة الموارد . وتبين عدم وجود علاقة بين مستوي مساهمة الجمعية في التنمية الزراعية وكل من درجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية، درجة التعاون مع المنظمات التطوعية وقدرة الجمعية علي القيام بالأنشطة الإدارية .

جدول (4) توزيع جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة وفقاً لمستوى فاعليتها في التنمية الزراعية

| مقاييس الفاعلية | مستوى الفاعلية | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | أقل من المتوسط | | أعلى من المتوسط | | | |
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| 1. المساهمة في التنمية الاقتصادية والبيئية | 20 | 57.1 | 15 | 42.9 | 35 | 100 |
| 2. المساهمة في التنمية البشرية للمزارعين | 18 | 51.4 | 17 | 48.6 | 35 | 100 |

**جدول (5) توزيع جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة وفقاً لنوعية أنشطة التنمية البشرية التي قامت بها لخدمة المزارعين**

| نوعية الأنشطة | عدد | % |
|---|---|---|
| 1. محو أمية المزارعين | 13 | 37.1 |
| 2. تقديم خدمات الرعاية الصحية للمزارعين | 11 | 31.4 |
| 3. التدريب على الطرق الزراعية الحديثة | 9 | 25.7 |
| 4. الإرشاد والتوعية الزراعية | 12 | 34.3 |
| 5. التوعية بمخاطر التلوث بالأسمدة والكيماويات | 10 | 28.6 |

**جدول (6) توزيع الأسر بالعينة وفقاً لدرجة استفادتها من أنشطة وخدمات جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي**

| الاستفادة | عدد | % |
|---|---|---|
| أستفادت | 62 | 12.4 |
| لم تستفد | 438 | 87.6 |
| الجملة | 500 | 100 |

أما نتائج الإنحدار المتعدد الموضحة في جدول (8) فإنها تشير إلي وجود تأثير معنوي لأربعة متغيرات علي مستوي مساهمة الجمعية في التنمية الزراعية وهي: نسبة العاملين بالزراعة من أعضاء الجمعية، وعدد السكان الذين تخدمهم الجمعية، وخبرة رئيس الجمعية في العمل الأهلي، ودرجة التعاون مع المنظمات الحكومية , ويتضح من قيمة معامل التحديد (R2) أن متغيرات الدراسة التسعة مجتمعة تفسر 62% من التباين في مستوي مساهمة جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في التنمية الزراعية .

**رابعاً: المشاكل والمعوقات التي تحد من مساهمة جمعيات تنمية المجتمع الريفي في التنمية الزراعية:** يوضح جدول (9) المشاكل والمعوقات التي تعترض جمعيات تنمية المجتمع الريفي بالعينة من وجهة نظر رؤساء مجالس إدارتها، حيث يتبين أن أهم المشاكل مرتبة تنازلياً حسب أهميتها هي: مشكلة عدم كفاية موارد الجمعية (ذكرها قرابة 83% من رؤساء مجالس إدارات الجمعيات) ، إنخفاض دعم الأهالي وخاصة الزراعيين منهم للجمعية ( قرابة 69%)، ضعف التنسيق بين الجهات الأهلية والحكومية( 51%) ، عدم ملائمة المقر لأنشطة الجمعية (49%)، تدخل الشئون الإجتماعية في عمل الجمعية( 46%) ، نقص الإعداد والتدريب لأعضاء الجمعية (40%) ، عدم وجود أجهزة بالشئون قادرة علي الإرشاد والتوجيه (34%)، تقييد حرية الجمعيات والتعقيدات الإدارية (31%) , أي أن أهم المشاكل التي تواجه جمعيات تنمية المجتمع الريفي هي مشاكل متعلقة بقصور الموارد المالية، ومشاكل خاصة بالقانون المنظم لعمل الجمعيات الأهلية ، و مشاكل تتعلق بطبيعة المجتمع المحلى و عدم دعمه للجمعية ، و مشاكل خاصة بنقص تدريب أعضاء الجمعية .

**خامساً : الأدوار التى يمكن أن تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى فى التنمية الزراعية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى :**

يوضح الجدول رقم ( 10) الأدوار التى يمكن ان تقوم جمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى فى التنمية الزراعية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى من وجهة نظر رؤساء مجالس إدارات الجمعيات بالعينة ، و منه يتبين أن أهم هذه الأدوار هى : المساهمة فى التنمية البشرية للمزارع المصرى سواء تعليمياً أو صحياً أو تدريبياً ، حيث ذكره قرابة 83 % من رؤساء مجالس إدارات الجمعيات بالعينة، ثم المحافظة على البيئة الزراعية(77%)، وزيادة الإنتاج الزراعى ( 71%) ،

**جدول (7) توزيع الأسر التي لم تستفد من جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي بالعينة وفقاً لأسباب عدم الاستفادة منها**

| الاستفادة | عدد | % |
|---|---|---|
| 1. عدم معرفة أهداف الجمعية | 165 | 37.7 |
| 2. قلة خدماتها و إمكانياتها | 173 | 39.5 |
| 3. عدم معرفة الجمعية أساسا | 198 | 45.2 |
| 4. ليس بها سوى مشروعات تقليدية | 17 | 3.9 |
| 5. قاصرة على أعضائها والمحسوبية | 9 | 2.1 |

* الجملة = 438

جدول (8) معاملات الارتباط والانحدار وقيم $T,R^2$ العلاقة المتغيرات المستقلة بمستوى مساهمة جمعيات تنمية المجتمع الريفي المحلي في التنمية الزراعية

| المتغيرات المستقلة | معامل ارتباط r | معامل الانحدار b | "قيمة" "t" |
|---|---|---|---|
| 1. % للعاملين بالزراعة من أعضاء الجمعية | *0.36 | **0.30 | 2.95 |
| 2. % العاملين بالزراعة من أعضاء مجلس الإدارة | **0.40 | 0.11 | 0.92 |
| 3. عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية | **0.58 | **0.56 | 3.38 |
| 4. خبرة رئيس الجمعية في العمل الأهلي | **0.46 | **0.58 | 2.39 |
| 5. درجة ملائمة المقر لأنشطة الجمعية | 0.07 | 0.56+ | 0.33 |
| 6. درجة التعاون مع المنظمات التطوعية | 0.15 | 0.30- | 0.11 |
| 7. درجة التعاون مع المنظمات الحكومية | **0.40 | **0.21 | 3.35 |
| 8. قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية | 0.10- | 0.03- | 0.18 |
| 9. قدرة الجمعية على تعبئة الموارد | *0.37 | 0.01 | 0.59 |
| معامل التحديد $R^2$= 0.62 | | | |

**معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ≤ 0.01
*معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي ≤ 0.05

ثم ترشيد الأنفاق الزراعى (57%) ، وتحسين نوعية المنتج الزراعى (54%) ، فترشيد الاستهلاك الزراعى ( 54%) .

أما فيما يتعلق بالأدوار التى يمكن أن تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى فى التنمية الزراعية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى من وجهة نظر أرباب الأسر الزراعية فإن جدول (11) يشير إلى أن أهم هذه الأدورا هى : المساعدة فى نشر الصناعات الزراعية الصغيرة ، حيث ذكرها حوالى 29 % من المبحوثين ، ثم التوعية والارشاد الزراعى (26%)، والمساهمة فى المحافظة على البيئة ( 15%) ، تقديم مساعدات نقدية للمحتاجين ( 15%) ، ثم المساعدة فى تسويق المنتجات الزراعية (10%) ، التوسع فى الأنشطة الوجودة فعلا (8%) ، وأخيرا المساعدة فى حل المشاكل الزراعية مثل مشكلة المياه (6%) .

مما سبق يمكن القول بأن جمعية تنمية المجتمع الريفى المحلى يمكن أن تسهم فى تحقيق التنمية الزراعية من خلال مساهمتها فى تحقيق التنمية الاقتصادية و البيئية و الزراعية من جهة ، و المساهمة فى التمية البشرية للمزراعين من جهة أخرى . فجمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى يمكنها المساهمة فى التنمية الاقتصادية و البيئية و الزراعية من خلال مساهمتها فى زيادة الانتاج الزراعى عن طريق توفيرها لمستلزمات الانتاج الزراعى الحديثة ، و حث المزراعين على استخدامها و تدريبهم على طريقة استخدامها أيضاً ، وكذلك بتوفيرها للميكنة الحديثة و التسويق الزراعى و التمويل و القروض الزراعية بأسلوب تعاونى، كما يمكن لهذه الجمعيات أن ، توجه المزارعيين إلى بعض المشروعات الزراعية الصغيرة التى يمكن أن يقوموا بها اعتمادا على الذات و بقروض ميسرة تحاول هذه الجمعيات توفيرها لهم .

كما يمكن أن تسهم جمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى فى التنمية البشرية للعاملين بالزراعة من خلال مساهمتها فى محو أمية و تعليم أفراد الأسر الزراعية ، و كذا فى تحسين المستويات الصحية للأسر الزراعية ، من خلال تقديمها لخدمات صحية مجانية للمزارعين و أسرهم، وكذلك يمكن أن تساهم فى تدريب أفراد الأسر الزراعية على بعض الحرف و الصناعات الصغيرة، هذا بالإضافة لما يمكن أن تقوم به جمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى فى المساهمة في حل بعض المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية مثل مشكلة الزيادة السكانية عن طريق قيامها بتوعية الأسر الزراعية بمخاطر الزيادة السكانية و حث السكان الزراعيين على اتباع برامج تنظيم الأسرة . كذلك يمكن أن تسهم جمعيات تنمية

المجتمع الريفى المحلى فى زيادة التماسك الأسرى ، وكذلك يمكن أن تساهم هذه الجمعيات فى حل مشكلة التلوث و الهدر البيئى من خلال التوعية المتكاملة للأسر الزراعية بالطرق الرشيدة للتعامل مع البيئة .

**جدول (9) المشاكل والمعوقات التي تحد من مساهمة جمعيات تنمية المجتمع المحلي الريفي بالعينة من وجهة نظر رؤساء مجالس إدارتها**

| المشاكل | عدد | % |
|---|---|---|
| 1. عدم كفاية موارد الجمعية | 29 | 82.9 |
| 2. انخفاض وعي الأهالي وخاصة الزراعيين منهم للجمعية | 24 | 68.6 |
| 3. ضعف التنسيق بين المنظمات الأهلية والحكومية | 18 | 51.4 |
| 4. نقص الأعداد والتدريب لأعضاء الجمعية | 14 | 40.0 |
| 5. تدخل الشئون الاجتماعية في عمل الجمعية | 16 | 45.7 |
| 6. عدم وجود أجهزة بالشئون قادرة على التوجيه والإرشاد | 12 | 34.3 |
| 7. عدم ملائمة المقر لأنشطة الجمعية | 17 | 48.6 |
| 8. تقييد حرية الجمعيات والتعقيدات الإدارية | 11 | 31.4 |

**جدول (10) الأدوار التي يمكن أن تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع الريفي في التنمية الزراعية من وجهة نظر رؤساء مجلس إدارات الجمعيات بالعينة**

| الأدوار | عدد | % |
|---|---|---|
| 1. تنمية المزارع تعليما وصحيا وتدريبيا | 29 | 82.9 |
| 2. زيادة الانتاج الزراعي | 25 | 71.4 |
| 3. تحسين نوعية المنتج الزراعي | 19 | 54.3 |
| 4. زيادة الإنتاج الحيواني | 19 | 45.3 |
| 5. ترشيد الانفاق الزراعي | 20 | 57.1 |
| 6. ترشيد الاستهلاك الزراعي | 19 | 54.3 |
| 7. المحافظة على البيئة الزراعية | 27 | 77.1 |

**جدول (11) : الأدوار التى يمكن ان تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع الريفى فى التنمية الزراعية من وجهة نظر المزارعين**

| الأدوار | عدد | % |
|---|---|---|
| 1- التوعية و الإرشاد الزراعي | 42 | 25,6 |
| 2- المساعدة في نشر الصناعات الزراعية الصغيرة | 48 | 29,3 |
| 3- المساهمة في المحافظة على البيئة | 24 | 14,6 |
| 4- تقديم مساعدات نقدية للمحتاجين | 24 | 14,6 |
| 5- المساعدة في تسويق المنتجات الزراعية | 17 | 10,4 |
| 6- المساعدة في حل المشاكل الزراعية | 9 | 5,5 |
| 7- التوسع في الأنشطة الموجودة فعلاً | 13 | 7,9 |

* جملة المبحوثين 164 مبحوث

**سادسا : الخلاصة و التغييرات اللازمة لزيادة مساهمة جمعيات تنمية المجتمع الريفى المحلى فى التنمية الزراعية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى .**

تشير نتائج الدراسة على وجه العموم إلى أن جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى تلعب دوراً إيجابيا محدودا فى عملية التنمية الزراعية من خلال ما تقوم به من أنشطة متنوعة فى مجالات التنمية البشرية للسكان الزراعيين و المساهمة فى التنمية الاقتصادية و البيئية الزراعية . فلقد ساهمت جمعيات تنمية المجتمع فى التنمية البشرية للسكان الزراعيين ، حيث عملت على محو أمية السكان الزراعيين ، و تقديم الخدمات العلاجية و التوعية الصحية لهم . كذلك قامت بعض هذه الجمعيات بتوفير الفرصة للسكان الزراعيين للتدريب على طرق الزراعة الحديثة ، كما قامت بعملية الإرشاد و التوعية للسكان الزراعيين خصوصاً فى مجالى صيانة الموراد البيئية الزراعية (أرض و مياه) ، والحد من تلوث البيئة الزراعية ، كذلك فقد ساهمت بعض هذه الجمعيات فى التنمية الاقتصادية و البيئية و الزراعية من خلال مساهمتها فى زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق قيامها بتدعيم

الصناعات البيئية الزراعية ، و تدعيم مشروعات الانتاج الحيوانى و الداجنى وتربية النحل و تسهيل حصول السكان الزراعيين على قروض إنتاجية لإقامة مشروعات زراعية صغيرة . كما شاركت بعض جمعيات تنمية المجتمع فى تطهير الترع و المصارف و تشجير القرية .

وعلى الرغم من الإسهامات الإيجابية لجمعيات تنمية المجتمع فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية – السابق الإشارة إليها – إلا أنه ينبغى هنا التنبيه إلى نقطة هامة أوضحتها نتائج الدراسة ، إلا و هى أن هذا الإسهام وإن كان إيجابياً غير أنه أقل كثيرا من المأمول والمطلوب فى ظل كثرة ما تعانيه الزراعة المصرية من مشاكل ، و ماتتطلبه من احتياجات تعجز الأجهزة الحكومية بمفردها عن الوفاء بها ، و بخاصة فى ظل إتباع سياسة الإصلاح الاقتصادى .

و يبدو القصور النسبى للدور الذى تقوم به جمعيات تنمية المجتمع فى التنمية الزراعية فى بعض المؤشرات و الشواهد التى كشفت عنها نتائج الدراسة ، و التى من بينها :

(1) أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف جمعيات تنمية المجتمع بالعينة لم تهتم سواء بتقديم أنشطة و خدمات للسكان الزراعيين أو بالمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية ، و ذلك على الرغم من أن السكان الزراعيين يمثلون الجزء الأكبر من السكان الريفيين ، وأن الزراعة تمثل النشاط الرئيسى لغالبية السكان الريفيين, كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية الجمعيات التى ساهمت فى تحقيق التنمية الزراعية و تقديم خدمات للسكان الزراعيين كانت مساهمتها منصبة أساسا على التنمية البشرية للسكان الزراعيين ، فى حين لم يساهم إلا عدد قليل من هذه الجمعيات فى إقامة البنية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية أو زيادة الإنتاج الزراعى .

(2) أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدداً قليلاً من جمعيات تنمية المجتمع بالعينة هى التى ساهمت فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى ، و تدعيم مشروعات الانتاج الحيوانى و الداجنى و تسويق المنتجات الزراعية ، و ذلك على الرغم من أن هذه الأنشطة تعتبر من أهم الأنشطة التى يتطلبها العمل الزراعى فى الوقت الراهن فى ظل تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، كما تشير إلى ذلك معظم الدراسات .

(3) أوضحت نتائج الدراسة انخفاض نسبة السكان الزراعيين المستفيدين من أنشطة جمعيات تنمية المجتمع بالعينة مقارنة بنسبة السكان غير الزراعيين المستفيدين من أنشطة هذه الجمعيات ، و ذلك على الرغم من أن السكان الزراعيين يمثلون الجزء الأكبر من السكان الريفيين .

(4) أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى مشاركة السكان الزراعيين فى عضوية جمعيات تنمية المجتمع بالعينة إلى أن هذا المستوى كان ضعيفاً نسبيا، حيث وجد أن أكثر من عشر هذه الجمعيات لا توجد بها مساهمة بالعضوية من السكان الزراعيين ، و أن أكثر من 70% من هذه الجمعيات تقل نسبة الأعضاء العاملين بالزراعة بها عن50% من إجمالى أعضائها .

ومن الجدير بالذكر, أنه بالرغم من الدور الإيجابى الذى تلعبه جمعيات تنمية المجتمع فى التنمية الزراعية إلا أن هذا الدور ينتابه كثير من أوجه القصور الذى يحد من فاعلية من الأسهام فى التنمية الزراعية المنشودة . و من أبرز هذه المعوقات ما يلى :

1- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مجموعة من المشاكل و المعوقات التى تواجهها جمعيات تنمية المجتمع والتى منها عدم كفاية الموارد ، ونقص الأعداد والتدريب لأعضاء هذه الجمعيات ، وانخفاض مستوى مشاركة السكان الريفيون عموما والزراعيون بصفة خاصة فى عضوية هذه الجمعيات، وانخفاض الدعم الحكومى لهذه الجمعيات بالإضافة إلى بعض المعوقات القانونية .

2- أشارت إحدى نتائج الدراسة إلى أن أهم مشكلة تعترض قيام جمعيات تنمية المجتمع بالعينة بالدور المنوط بها فى التنمية الزراعية هى عدم كفاية موارد هذه الجمعيات ، وقد تبين من نتائج الدراسة أن أكثر من ثلثى الجمعيات بالعينة تقل ميزانيتها السنوية عن خمسة ألاف جنية ، مما يعتبر مؤشراً على انخفاض حجم و نوعية الخدمات التى تقدمها هذه الجمعيات سواء فى التنمية الزراعية بصفة خاصة أو التنمية الريفية بصفة عامة فى ظل توجيه معظم هذه الجمعيات لخدماتها لقرية أو أكثر .

3- أكدت نتائج الدراسة على وجود تأثير معنوى موجب لدرجة التعاون بين جمعيات تنمية المجتمع و المنظمات الحكومية على مستوى فاعلية جمعيات تنمية المجتمع فى التنمية الزراعية، و حيث أن نتائج الدراسة تشير إلى أن قرابة نصف جمعيات تنمية المجتمع بالعينة كان مستوى تعاونها مع المنظمات الحكومية ضعيفاً ، فإنه يمكن القول بأن غياب مثل هذا التعاون هو أحد الأسباب المسئولة عن انخفاض مستوى فاعلية هذه الجمعيات فى التنمية الزراعية .

وفيما يتعلق بالعوامل و المتغيرات المرتبطة و المؤثرة على مستوى مساهمة جمعيات تنمية المجتمع فى التنمية الزراعية ، فقد توصلت الدراسة إلى :

1- وجود علاقات إرتباطية معنوية بين مستوى مساهمة جمعيات تنمية المجتمع فى التنمية الزراعية و كل من نسبة العاملين بالزراعة من إجمالى أعضاء الجمعية ، عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية ، خبرة رئيس الجمعية بالعمل الأهلى ، ودرجة التعاون بين الجمعية و المنظمات الحكومية .

2- وجود تأثير معنوى موجب لأربعة متغيرات على مستوى مساهمة الجمعية فى التنمية الزراعية و هى : عدد السكان الذين تخدمهم الجمعية ، ودرجة التعاون بين الجمعية والمنظمات الحكومية، وخبرة رئيس الجمعية بالعمل الأهلى، ونسبة العاملين بالزراعة من إجمالى أعضاء الجمعية .

و فيما يتعلق بالدور المتوقع لجمعيات تنمية المجتمع فى التنمية الزراعية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى ، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مجموعة من الأدوار التى يمكن أن تقوم بها هذه الجمعيات و منها : التنمية البشرية للسكان الزراعيين ، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى ، والمساهمة فى تسويق المنتجات الزراعية ، والمساهمة فى توفير قروض للسكان الزراعيين للقيام بمشروعات زراعية ، وتدعيم الإنتاج الحيوانى و الداجنى و تحسين نوعية المنتج الزراعى .

## المراجع

**أولاً: مراجع باللغة العربية:**

أبو علي، محمد عبد الله

1987 مدارس اجتماعية, الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة .

**أحمد، فوزي بشرى**

**1980 دراسة لطبيعة العلاقات بين جمعية تنمية المجتمع وغيرها من المنظمات العاملة في تنمية المجتمع الريفي, رسالة دكتوراة, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان, القاهرة .**

**الاتحاد الأقليمي للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمنوفية:**

**1996 بحث تقييم الهيئات الاجتماعية بمحافظة المنوفية عام 1996, مطابع الولاء الحديثة , شبين الكوم .**

الحسيني، السيد محمد
1975 النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم: سلسلة علم الاجتماع المعاصر. الكتاب الثامن عشر, دار المعارف، القاهرة .
الحمزاوي، محمد أحمد خليل
1992 التخطيط لمواجهة مشكلات جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة كفر الشيخ, رسالة ماجستير , كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان , القاهرة .
الزغبي، صلاح الدين محمود وعدلي أبو طاحون
1995 التغييرات المؤسسية الضرورية لدعم التنمية المجتمعية الريفية في مصر ، التقرير النهائي للدراسة، المجلد الرابع: المراكز الاجتماعية وجمعيات تنمية المجتمع , قسم المجتمع الريفي, كلية الزراعة, جامعة الاسكندرية , وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا, القاهرة .
الزلاقي، محمد أنور
1980 المراكز الاجتماعية وجمعيات الاصلاح الريفي, مؤتمر نحو تنمية ريفية متكاملة : الحلقة الأولى, المعهد التدريبي لتنمية المجتمعات المحلية, الإسكندرية.
الزلاقي، محمد منير
1976 المقتصد والمجتمع الزراعي والسماكي العربي، الموارد الزراعية والسماكية القومية العربية , دار الجامعات المصرية, الإسكندرية.
العبد، صلاح
1982 الكتاب السنوي الثاني في التنمية الريفية , مكتبة نهضة مصر, القاهرة.
الغنيمي، محمد رياض
1977 تقويم طرق وأساليب إدارة التنمية الريفية, في حمزة، مختار وآخرون دراسات في التنمية الريفية المتكاملة , الطبعة الأولى, مكتبة الخانجي بمصر.
المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية
1996 الجمعيات والمؤسسات الخاصة في مصر: مقترحات تطويرها والمبادئ الأساسية لمشروع قانون جديد لها لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين, تقرير غير منشور , المجالس القومية المتخصصة, رئاسة الجمهورية, القاهرة.
الهلباوي، هشام عبد الرازق
1998 " دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية", رسالة دكتوراه , قسم المجتمع الريفي, كلية الزراعة, جامعة الإسكندرية, الاسكندرية.
اليونيسيف
1995 منتدى الجمعيات الأهلية- مشاورات تمهيدية بشأن وضع استراتيجية لتعزيز دور الجمعيات الأهلية المصرية:قضايا ومناقشات ومجالات العمل, منظمة اليونيسيف, القاهرة.
جامع، محمد نبيل
1995 " هموم التنمية الريفية وإنحسار الهوية الاجتماعية لعلم الاقتصاد المعاصر , ندوة المتطلبات الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي: البعد الغائب في تنمية الريف المصري, الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفي, القاهرة.

جامع، محمد نبيل
1991 " خبرات ودراسات في التنمية ", في دراسات في التنمية الريفية, قسم المجتمع الريفي , كلية الزراعة, جامعة الإسكندرية , الاسكندرية.
جامع، محمد نبيل، مرزوق عارف، فتح الله هلول، حسين الخولي، عبد الرحيم الحيدري، محمد العزبي، محمود مصباح؛ فؤاد سلامة، يحيي زهران، محمد أمام؛ عماد الشافعي، محمد عبد العال، سالم حسين ومختار عبد اللاه.
1987 التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية, الجزء الثاني: تحديث وتنمية المنظمات والمؤسسات الريفية, أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا, القاهرة.
رزق، إبراهيم أحمد
1985 محاضرات في تنمية المجتمع الريفي, قسم المجتمع الريفي, كلية الزراعة جامعة الإسكندرية, الاسكندرية.
شوقي، عبد المنعم
1963 تنمية المجتمع وتنظيمه, مكتبة القاهرة الحديثة, القاهرة.
عبد اللطيف، رشاد أحمد
1998 العوامل المؤثرة في نجاح الجمعيات غير الحكومية, كلية الخدمة الاجتماعية بحث غير منشور, جامعة حلوان, القاهرة.
فرح، محمد إسماعيل وأحمد أبو اليزيد عبد الحميد
1992 محاضرات في السياسات والبرامج الاقتصادية الزراعية المصرية, مذكرة قسم الاقتصاد الزراعي, كلية الزراعة, جامعة الإسكندرية .
قنديل، أماني وسارة بن نفيسة
1995 "المناقشة الختامية" , في أماني قنديل وسارة بن نفيسة, الجمعيات الأهلية في مصر, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة
قنديل، أماني
1995 " في الإطار العالمي والإقليمي...أين نحن؟ ", في:أماني قنديل وسارة بن نفيسة, الجمعيات الأهلية في مصر, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, القاهرة .
قنديل، أماني
1996 دراسة ميدانية لمشروعات عينة من الجمعيات الأهلية في مصر واحتياجاتها بعد مؤتمر السكان والتنمية, اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية, القاهرة.
كريم، هناء علي
1982 مذكرات في مشكلات الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة, مكتبة عين شمس, القاهرة.
محمد، محمد علي
1985 علم اجتماع التنظيم: مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية .
معهد التخطيط القومي
1998 الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (112) , القاهرة .

معهد التخطيط القومي
1998أ الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرون, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (113) , القاهرة.

هلول، فتح الله سعد
1980 قراءات في علم الاجتماع الريفي, مذكرة غير منشورة, قسم المجتمع الريفي, كلية الزراعة, جامعة الإسكندرية, الإسكندرية .

وزارة الشئون الاجتماعية
2001 المؤشرات الاحصائية للرعاية والتنمية في مصر, وزراة الشئون الاجتماعية, تقرير غير منشور, القاهرة .

وهدان، نادرة وآخرون
1996 المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالة), سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (106), معهد التخطيط القومي, القاهرة.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

Esman, Milton J. and Uphoff, Norman T. Local Organizations : (1984) Intermediaries in Rural Development. Cornell University Press.

Katz, Dinel and Kahn Robert L.: (1966) The Social Psychology of Organizations. , New York. John Wiley and Sons, Inc.

United Nations. Global Outlook 2000: An Economic, Social and (1990) Environmental Perspective". United Nations Publications.

Parsons, Talcott (1951), The Social Systems., New York :The Free Press of Glencoe.

Parsons, Talcott and Shills, Edward (eds.): (1962) Toward a General Theory of Action. , New York: Heaper and Brothers.

# Role of Rural Community Development Society in the Agricultural Development under Policies and Programs of Economic liberation

**Hesham El Helbawy**
**Rural Development Department**
**Faculty of Agricultural**
**Alexandria University**

**Summary**

The study aims basically at identifying the role played by rural development societies in the agricultural development , its determinants , the extent to which agricultural workers and workers in these societies get benefits from these societies , roles that can be played by the societies in the agricultural development under policy of economic liberation .

The field study was carried out on a random sample composed of 35 societies in some rural areas of five Egyptian governorates which are El-Behira , North Sinai , Kafr- El-Sheikh , El-Menia and Qena . Also a random sample composed of 500 heads of household was selected from five villages from these governorates

Some of the important findings of the study indicated that: Rural development societies play a positive role in the process of agricultural development through its contribution in the fields of human, economic, and environmental development. In the field of human development the societies have contributed to illiteracy removing, providing medical care services and training on modern agriculture. In the field of environment- tal maintenance some societies have contributed to eliminate environmental pollution Also, societies have supported poultry and animal production projects.

Despite the positive contribution of the rural community development societies to agricultural development, this contribution is less than what was expected, because of the multiple problems of agriculture . Some indicators of the short comes of the role of community development societies were : 1- More than half of the societies have not provide services to agricultural residents . 2- Only few members of societies have played positive role in the provision of agricultural inputs. 3- The low percentage of agricultural residents who benefited from the services of the societies.

Finding of the study indicated that the most important obstacles which decrease the societies contribution in the agricultural development were : the insufficient societies' resources , lack of strong support of the societies by local people , the weak coordination between the societies and other governmental organizations , the interference of the governmental officials in the societies affairs , and inappropriate preparation and training of the members and staff of the societies .